مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/6/22

الحرب على إيران وإعادة تشكيل الجغرافيا العالمية في عصر ما بعد الأحادية

علياء حميد خيون

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الحرب على إيران وإعادة تشكيل الجغرافيا العالمية في عصر ما بعد الأحادية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع /شؤون إقليمية ودولية

علياء حميد خيون / باحثة/ برنامج الدكتوراه – الاستراتيجية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديميٍ.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة

لم تعد الحرب على إيران حدثاً عسكرياً إقليمياً يمكن تفسيره ضمن الحسابات التقليدية للصراع في الشرق الأوسط، بل تحولت إلى مختبر استراتيجي لاختبار فرضيات كبرى تتعلق بمستقبل النظام الدولي ذاته. فقد جاءت هذه الحرب في لحظة انتقالية تشهد تراجع القدرة الأمريكية على فرض الهيمنة الأحادية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، بالتزامن مع صعود قوى دولية وإقليمية تسعى إلى إعادة توزيع النفوذ العالمي وإعادة تعريف قواعد الردع والسيطرة على الممرات الاستراتيجية.

في هذا السياق تكتسب تحليلات أليستير كروك أهمية خاصة،[1] ليس لأنها تقدم وصفاً للقدرات العسكرية الإيرانية فحسب، بل لأنها تطرح فرضية أعمق مفادها أن الصراع كشف حدود القوة العسكرية التقليدية في مواجهة نماذج جديدة من الردع غير المتماثل. غير أن قيمة هذه الفرضية تزداد عندما توضع في حوار مع التحولات النظرية المعاصرة، ولا سيما أطروحات جون ميرشايمر حول عودة التنافس بين القوى الكبرى،[2] ومفاهيم التجزئة الجيوسياسية للعولمة، وصعود الجغرافيا السياسية للممرات الاستراتيجية والطاقة.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن الحرب على إيران

1. كروك، أليستير. «الحرب على إيران وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية العالمية»، 1 يونيو 2026، https://conflictsforum.substack.com/
2. Mearsheimer, J. J. (2019). "Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order." International Security, 43(4), 7-50. https://doi.org/10.1162/isec_a_00342

تمثل مؤشراً على انتقال النظام الدولي من مرحلة الأحادية إلى مرحلة تعدد مراكز القوة، وأن الأهمية الحقيقية لهذه الحرب لا تكمن في نتائجها العسكرية المباشرة بقدر ما تكمن فيما كشفته من تحولات بنيوية في طبيعة الردع، والسيادة الجغرافية، والاقتصاد السياسي العالمي.

تعتمد هذه الورقة البحثية على المنهج التحليلي – المقارن، من خلال مقارنة تفسير أليستير كروك للحرب مع عدد من المقاربات النظرية المعاصرة في العلاقات الدولية والجيوبوليتيك. كما تستند إلى تحليل ثلاث مستويات مترابطة:

المستوى الأول: المستوى العسكري – الاستراتيجي، ويبحث في طبيعة الردع غير المتماثل والتحولات في العقائد العسكرية الإيرانية.

المستوى الثاني: المستوى الجيوسياسي، ويحلل أثر السيطرة على الممرات البحرية وسلاسل الإمداد والطاقة في إعادة تشكيل توازنات القوة.

المستوى الثالث: المستوى البنيوي الدولي، ويقارب الحرب بوصفها مؤشراً على التحول من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد المراكز والأقطاب.

وتوظف الدراسة منهج المقارنة النظرية بين الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر، ومقاربة أليستير كروك، وأدبيات الجيوبوليتيك الجديدة، بهدف تفسير التحولات التي أفرزتها الحرب ضمن إطار أوسع من مجرد

الصراع الإيراني – الإسرائيلي.

الحرب على إيران باعتبارها اختباراً لأطروحة ميرشايمر

تُعدّ الحرب على إيران، من منظور استراتيجي، أوسع من مجرد مواجهة عسكرية بين دولتين أو تحالفين إقليميين، إذ يمكن النظر إليها بوصفها إحدى الساحات التي تتجلى فيها التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي منذ تراجع لحظة الهيمنة الأمريكية المنفردة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. وفي هذا السياق، تكتسب أطروحات جون ميرشايمر أهميةً خاصة، ولا سيما ما يتعلق بفرضيته الأساسية القائلة إن السياسة الدولية تعود تدريجياً إلى منطق التنافس بين القوى الكبرى بعد عقود من التفوق الأمريكي شبه المطلق.

يرى ميرشايمر أن النظام الدولي يتجه نحو تعددية قطبية غير مستقرة،[3] تتزايد فيها احتمالات الصراع نتيجة صعود قوى دولية منافسة للولايات المتحدة، وفي مقدمتها الصين وروسيا. ووفق هذا المنظور، فإن الأزمات الإقليمية لم تعد أحداثاً محلية معزولة، بل أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بتوازنات القوة العالمية. ومن هنا يمكن فهم الحرب على إيران باعتبارها جزءاً من عملية إعادة توزيع النفوذ الدولي أكثر من كونها مجرد صراع حول البرنامج النووي الإيراني أو التوازنات الأمنية في الشرق الأوسط.

3. Mearsheimer, J. J. (2021). "The Inevitable Rivalry: America, China, and the Tragedy of Great-Power Politics." Foreign Affairs, 100(6), 48-58.

وتنسجم هذه القراءة مع ما يطرحه أليستير كروك من أن الخطأ الاستراتيجي الغربي لم يكن عسكرياً فحسب، بل كان معرفياً بالدرجة الأولى. فالافتراض الذي حكم عملية اتخاذ القرار في واشنطن وتل أبيب استند إلى تصور يرى أن الضربات العسكرية المكثفة قادرة على إحداث انهيار سياسي داخلي سريع، وهي فرضية سبق أن أثرت في عدد من التدخلات العسكرية الغربية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. غير أن الحرب أظهرت حدود هذا الافتراض في مواجهة دولة طورت، خلال عقدين، منظومةً متكاملةً من الردع والمرونة المؤسسية والاستعداد طويل الأمد.

ومن منظور الواقعية الهجومية التي يمثلها ميرشايمر، ومن خلال تطبيق افتراضاتها النظرية،[4] فإن سلوك الجمهورية الإيرانية يمكن تفسيره باعتباره استجابةً طبيعيةً لبيئة دولية فوضوية لا تملك فيها الدول ضمانات دائمة لأمنها. فالدول، وفق هذا المنطق، تسعى إلى تعظيم قدرتها على البقاء عبر بناء عناصر القوة الذاتية وتقليل الاعتماد على الأطراف الخارجية. وقد دفعت التجارب التي شهدتها المنطقة منذ عام 2003 صناعَ القرار الإيراني إلى تبني استراتيجية طويلة الأمد تقوم على استثمار الموارد الوطنية في بناء أدوات ردع قادرة على رفع كلفة أي هجوم خارجي إلى مستويات غير مقبولة.

وتكشف الحرب كذلك عن تحول مهم في طبيعة توازنات القوة داخل الشرق الأوسط. فبدلاً من النموذج التقليدي القائم على تفوق

4. Mearsheimer, J. J. (2014). The Tragedy of Great Power Politics (Updated Edition). New York: W. W. Norton & Company

عسكري غربي شبه مطلق، بدأت المنطقة تشهد ظهور أنماط أكثر تعقيداً من التوازن الاستراتيجي؛ إذ تستطيع القوى الإقليمية توظيف التكنولوجيا الصاروخية، والحرب السيبرانية، والموقع الجغرافي، والاقتصاد السياسي للطاقة، من أجل تعويض جوانب النقص في القوة العسكرية التقليدية. وهذا التطور يتوافق مع الاتجاه العام الذي يشير إليه ميرشايمر بشأن تآكل القدرة الأمريكية على فرض نتائج سياسية حاسمة من خلال القوة العسكرية وحدها.

وعليه يمكن القول إن الحرب على إيران تمثل اختباراً عملياً لفرضية الانتقال من الأحادية القطبية إلى بيئة دولية أكثر تعددية. فالصراع لم يكشف فقط حدود القوة العسكرية التقليدية، بل أظهر أيضاً أن الفاعلين الإقليميين باتوا يمتلكون هامشاً أكبر للمناورة والتأثير في معادلات الأمن الدولي، الأمر الذي يجعل الشرق الأوسط جزءاً من مشهد إعادة تشكيل النظام الدولي وليس مجرد ساحة هامشية ضمنه.

الردع غير المتماثل بوصفه بديلاً عن التفوق الجوي التقليدي

إذا كانت الحرب قد كشفت تحولاً في بنية النظام الدولي، فإنها كشفت، في الوقت نفسه، عن تحول موازٍ في طبيعة القوة العسكرية ذاتها. فخلال العقود الماضية، ارتبط مفهوم التفوق العسكري بالسيطرة الجوية والقدرة على توجيه الضربات الدقيقة بعيدة المدى، وهو النموذج الذي اعتمدته الولايات المتحدة وحلفاؤها في معظم الحروب الحديثة. غير أن التجربة الإيرانية، كما يشرح أليستير

كروك، تقدم نموذجاً مختلفاً يقوم على الردع غير المتماثل باعتباره بديلاً استراتيجياً عن محاولة منافسة القوى الكبرى في المجالات التي تمتلك فيها تفوقاً ساحقاً.[5]

تعود جذور هذا التحول إلى الدروس التي استخلصتها القيادة الإيرانية من حرب العراق عام 2003. فقد أظهرت تلك الحرب أن الجيوش التقليدية ذات البنى المركزية والقواعد المكشوفة تصبح أهدافاً سهلة أمام التفوق الجوي والتكنولوجي الأمريكي. ومن هنا برز السؤال الاستراتيجي المحوري: كيف يمكن مواجهة قوة تمتلك السيطرة الجوية المطلقة دون امتلاك سلاح جو مماثل؟

جاءت الإجابة من خلال تبني عقيدة ردع جديدة تقوم على ثلاث مرتكزات أساسية. ويتمثل المرتكز الأول في استبدال التفوق الجوي بالتفوق الصاروخي. فبدلاً من الدخول في سباقٍ مكلفٍ لبناء أسطولٍ جويٍ قادرٍ على منافسة الولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني، جرى توجيه الاستثمارات نحو تطوير منظومات صاروخية متنوعة من حيث المدى والدقة والقدرة التدميرية. وقد أتاح هذا الخيار لإيران امتلاك وسيلة ردع أقل كلفةً وأكثر قدرةً على تجاوز الفجوة التكنولوجية التقليدية.

أما المرتكز الثاني فيتمثل في إعادة تعريف مفهوم البنية العسكرية. فبدلاً من الاعتماد على قواعد مكشوفة يمكن استهدافها بسهولة،

5. كروك، أليستير. مقابلة مع Brasil de Fato — ثلاثة أجزاء حول الحرب غير المتماثلة والنظام العالمي الجديد، 29 مارس 2026، https://thinkbrics.substack.com

تم تطوير شبكة واسعة من المنشآت المحصنة تحت الأرض، بما في ذلك ما يُعرف بمدن الصواريخ. وتعكس هذه المنشآت فهماً متقدماً لمفهوم البقاء الاستراتيجي، إذ لا يقتصر الهدف منها على حماية المعدات، بل على ضمان استمرارية القدرة القتالية حتى في ظل تعرض البلاد لضربات واسعة النطاق.

ويتمثل المرتكز الثالث في الانتقال من القيادة المركزية إلى نموذج القيادة الموزعة. ففي الحروب التقليدية، غالباً ما يؤدي استهداف مراكز القيادة والسيطرة إلى شلل العمليات العسكرية. أما في نموذج القيادة الموزعة، فتتمتع الوحدات المختلفة بقدر كبير من الاستقلالية التشغيلية، بما يسمح باستمرار العمليات حتى في حال تعرض القيادة العليا للاستهداف. ويعكس هذا النموذج تأثيرات متزايدة لمفاهيم الحرب الشبكية والمرونة التنظيمية، التي أصبحت تشكل أحد أهم الاتجاهات الحديثة في الفكر العسكري.

ومن منظور نظريات الردع المعاصرة، يمكن فهم هذه العقيدة باعتبارها نموذجاً متقدماً لاستراتيجية منع الوصول وحرمان الخصم من حرية العمل. فالهدف ليس تحقيق نصر عسكري تقليدي بقدر ما هو رفع كلفة العمليات المعادية وتقليص فعالية التفوق التكنولوجي للخصم. وبدلاً من السعي إلى السيطرة على المجال الجوي، يجري التركيز على جعل استخدام هذا المجال أكثر صعوبةً وكلفةً وأقل قدرةً على تحقيق نتائج حاسمة.

وتشير مجريات الحرب إلى أن أهمية هذه العقيدة لا تكمن في

الجانب العسكري فقط، بل في بعدها السياسي أيضاً. فكلما ازدادت قدرة الدولة على امتصاص الضربات والمحافظة على استمرارية الرد، تراجعت فعالية استراتيجيات الإكراه وتغيير السلوك التي تعتمد عليها القوى الكبرى. ومن ثم يتحول الردع غير المتماثل من مجرد أداة عسكرية إلى وسيلة للحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي وتعزيز القدرة على الصمود في بيئة دولية تتسم بارتفاع مستويات التنافس وعدم اليقين. وعليه، فإن التجربة الإيرانية تمثل نموذجاً مهماً للتحولات الجارية في طبيعة القوة العسكرية المعاصرة؛ إذ لم يعد التفوق يقاس فقط بعدد الطائرات أو حاملات الطائرات، بل بمدى القدرة على بناء منظومات مرنة وقابلة للبقاء، وقادرة على فرض كلفة استراتيجية مرتفعة على الخصم، حتى في ظل اختلال واضح في موازين القوة التقليدية.

الاستنزاف الذكي وتحول الحروب من التدمير إلى إنهاك المنظومات

شهد الفكر العسكري خلال العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً في فهم مفهوم النصر والحسم في الحروب. ففي النماذج الكلاسيكية، كان الانتصار يقترن بتدمير القوات المعادية والسيطرة على الأرض وإسقاط مراكز القيادة السياسية والعسكرية. غير أن التطورات التكنولوجية، وتعقّد البيئات العملياتية، وارتفاع كلفة الحروب الشاملة دفعت العديد من الدول إلى تبني مقاربات جديدة تقوم على إنهاك الخصم واستنزاف قدراته تدريجياً بدلاً من السعي إلى تدميره دفعة واحدة. وفي هذا السياق، تبرز الحرب على إيران بوصفها نموذجاً متقدماً لما يمكن تسميته بـ«الاستنزاف الذكي»، وهو نمط من الصراع يركز على

استهداف المنظومات التي يقوم عليها التفوق العسكري بدلاً من استهداف القوة العسكرية ذاتها.

وتظهر تحليلات أليستير كروك أن الاستراتيجية الإيرانية لم تُبنَ على فرضية تحقيق نصر سريع أو حاسم، بل على إدارة صراع طويل الأمد يرفع كلفة الحرب على الخصم ويقوّض تدريجياً قدرته على الاستمرار فيها. ومن هذا المنطلق، اتسم الأداء الإيراني بمنهجية مرحلية تعكس فهماً عميقاً لآليات عمل المنظومات العسكرية الغربية والإسرائيلية وحدود قدرتها على تحمل الاستنزاف المستمر.[6]

تمثلت المرحلة الأولى فيما يمكن تسميته بعمليات تعمية الخصم وتقليص وعيه الموقعي. فمع بداية المواجهة، جرى التركيز على استهداف مكونات الإنذار المبكر والرصد والرادارات المرتبطة بالشبكات الدفاعية الأمريكية والإسرائيلية في منطقة الخليج. ولم يكن الهدف من هذه العمليات تحقيق تدمير واسع النطاق بقدر ما كان تقليص قدرة الخصم على بناء صورة عملياتية دقيقة لساحة المعركة. وفي الحروب الحديثة، تُعد المعلومات والإنذار المبكر جزءاً أساسياً من القوة العسكرية، ولذلك فإن تقويض هذه القدرات يؤدي إلى تقليل فعالية منظومات الاعتراض وإرباك عمليات اتخاذ القرار.

أما المرحلة الثانية فقد ارتكزت على استراتيجية الاستنزاف الكمي. فبدلاً من الاعتماد المباشر على أكثر المنظومات تطوراً، جرى استخدام أعداد كبيرة من الصواريخ والمسيرات الأقل كلفة من أجل فرض ضغط

6 كروك، أليستير. مقابلة مع غلين ديسن حول الاستراتيجية العسكرية الإيرانية، 31 مايو 2026، https://conflictsforum.substack.com

مستمر على شبكات الدفاع الجوي. وتعكس هذه المقاربة أحد أهم التحولات في الفكر العسكري المعاصر، حيث لا يُقاس النجاح بقيمة السلاح المستخدم، بل بحجم الكلفة التي يفرضها على الخصم. فحين يُجبر الخصم على استخدام منظومات اعتراض مرتفعة الثمن بصورة متكررة ضد أهداف أقل كلفة، تبدأ معادلة الاستنزاف الاقتصادي والعسكري بالعمل لمصلحة الطرف المهاجم.

ويُعرَف هذا النمط في الأدبيات الاستراتيجية الغربية باستراتيجية فرض الكلفة، وهي تقوم على دفع الخصم إلى إنفاق موارد تفوق بكثير قيمة الموارد التي يستخدمها الطرف الآخر. ومع مرور الوقت، تتحول مشكلة الاستنزاف من مسألة عسكرية إلى معضلة اقتصادية وسياسية تؤثر في القدرة على مواصلة الحرب وفي مستوى التأييد الداخلي لها.

وبعد إنهاك المنظومات الدفاعية وتقليص كفاءتها النسبية، تأتي المرحلة الثالثة المتمثلة في توظيف القدرات النوعية الأكثر تطوراً. ففي هذه المرحلة، يصبح الهدف تحقيق تأثيرات استراتيجية عبر استخدام أسلحة عالية الدقة أو مرتفعة السرعة ضد أهداف ذات قيمة عسكرية أو سياسية كبيرة. وبذلك لا تُستخدم القدرات المتقدمة في بداية الصراع، بل بعد أن تكون البيئة العملياتية قد جرى تهيئتها بصورة تقلل من قدرة الخصم على التصدي لها.

وتعكس هذه المنهجية تحولاً مهماً في طبيعة الردع المعاصر. فبدلاً

من مفهوم الردع التقليدي القائم على التهديد بالتدمير الشامل، يظهر نموذج جديد يقوم على القدرة على استنزاف المنظومات الدفاعية والاقتصادية للخصم وإجباره على العمل في بيئة متزايدة الكلفة ومتراجعة الفعالية. ومن هنا لم تعد المسألة مرتبطة بعدد الطائرات أو حجم الترسانة العسكرية فحسب، بل بقدرة الدولة على إدارة معركة طويلة الأمد ضد البنية التي يقوم عليها التفوق العسكري للخصم.

كما تكشف هذه الحرب عن تراجع فعالية فرضية الحسم السريع التي هيمنت على التفكير العسكري الغربي منذ نهاية الحرب الباردة. فقد افترضت العديد من الاستراتيجيات العسكرية الحديثة أن التفوق التكنولوجي والضربات الدقيقة قادران على إنهاء الصراعات خلال فترات زمنية قصيرة. إلا أن التجربة الإيرانية تشير إلى أن الفاعلين الذين يمتلكون قدرة عالية على التكيف والمرونة التنظيمية وإدارة الاستنزاف يستطيعون إطالة أمد الصراع وتحويل التفوق العسكري للخصم إلى عبء استراتيجي متزايد الكلفة.

وعليه، فإن الأهمية الحقيقية للاستراتيجية الإيرانية لا تكمن فقط في طبيعة الأسلحة المستخدمة، بل في الفلسفة العسكرية التي تقف خلفها. فهي تمثل انتقالاً من منطق تدمير الخصم إلى منطق إنهاك المنظومات التي تمنحه التفوق، ومن السعي إلى الانتصار المباشر إلى السعي لرفع كلفة الحرب إلى مستويات تجعل استمرارها أكثر صعوبة من إنهائها. وهذا التحول يعكس أحد أبرز الاتجاهات التي تشكل طبيعة الصراعات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

الجغرافيا سلاح استراتيجي: مضيق هرمز وصعود السيادة الجغرافية المجزأة في النظام الدولي

إذا كانت الحروب التقليدية تُقاس بقدرة الجيوش على السيطرة على الأراضي، فإن الحروب المعاصرة باتت تُقاس بصورة متزايدة بالقدرة على التحكم في تدفقات الطاقة والتجارة والمعلومات. فالقوة في القرن الحادي والعشرين لم تعد مرتبطة فقط بالسيطرة على المساحات الجغرافية الواسعة، بل بالقدرة على التأثير في العقد الاستراتيجية التي تمر عبرها حركة الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم الأهمية الاستثنائية التي اكتسبها مضيق هرمز خلال الحرب على إيران، ليس بوصفه ممراً بحرياً فحسب، بل باعتباره أداة جيواستراتيجية لإعادة تعريف موازين القوة العالمية.[7]

تكشف تحليلات أليستير كروك أن الاستراتيجية الإيرانية لم تعتمد على الإغلاق الكامل للمضيق، رغم امتلاكها القدرة على إحداث اضطراب واسع في حركة الملاحة. فالإغلاق الشامل كان سيؤدي إلى توحيد المواقف الدولية ضد إيران، بما في ذلك القوى الصاعدة التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وسياسية متنامية. ولذلك اتجهت طهران نحو مقاربة أكثر تعقيداً تقوم على الاستخدام الانتقائي للجغرافيا، بما يسمح بفرض ضغوط اقتصادية على الخصوم الغربيين دون تحويل بقية القوى الدولية إلى أطراف معادية لها.

7. Hall, J. W., et al. (2025). Systemic impacts of disruptions to strategic maritime chokepoints. Nature Communications, 16, Article 10421. https://doi.org/10.1038/s41467-025-65403 -

ويعكس هذا السلوك تحولاً مهماً في مفهوم القوة الجيوسياسية. فبدلاً من توظيف الجغرافيا كعامل دفاعي ثابت، أصبحت الجغرافيا نفسها مورداً استراتيجياً يمكن استخدامه لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية في آن واحد. ولم يعد الموقع الجغرافي مجرد عنصر من عناصر القوة الوطنية، بل تحول إلى أداة فاعلة لإعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية المحيطة بالدولة.

ومن منظور أوسع، فإن ما كشفته الحرب يتجاوز مسألة مضيق هرمز بحد ذاتها. فالأزمة تعكس اتجاهاً عالمياً متصاعداً نحو إعادة توظيف الممرات الاستراتيجية الدولية. ففي بحر الصين الجنوبي، تتزايد المنافسة بين الصين والولايات المتحدة على طرق التجارة البحرية، وفي البحر الأسود تسعى روسيا إلى إعادة فرض نفوذها على الممرات الحيوية المرتبطة بأمنها القومي، بينما يشهد البحر الأحمر ومضيق باب المندب صراعات متزايدة تتعلق بأمن التجارة العالمية وسلاسل الإمداد. وفي جميع هذه الحالات، تظهر الجغرافيا بوصفها أحد أهم مصادر القوة في النظام الدولي المعاصر.

وفي هذا السياق يمكن الحديث عن بروز ظاهرة جديدة تتمثل فيما يمكن تسميته بـ«السيادة الجغرافية المجزأة». ويُقصد بهذا المفهوم انتقال العالم تدريجياً من نموذج السيطرة العالمية الموحدة على الممرات البحرية إلى نموذج أكثر تشظياً تتوزع فيه السيطرة بين عدد من القوى الإقليمية والدولية. ففي ظل هذا النموذج، لا تعود حرية الملاحة مضمونة من قبل قوة عالمية واحدة، بل تصبح مرتبطة

بتوازنات القوة السائدة داخل كل إقليم جغرافي على حدة.

لقد تأسس النظام الدولي بعد الحرب الباردة على افتراض ضمني مفاده أن الولايات المتحدة قادرة على ضمان انسياب التجارة العالمية وحماية طرق الملاحة البحرية المفتوحة. غير أن التحولات الجارية تشير إلى تآكل هذا الافتراض تدريجياً. فالقوى الصاعدة لم تعد تقبل باحتكار إدارة الممرات الاستراتيجية من قبل طرف واحد، كما أن التقدم التكنولوجي وتنامي القدرات العسكرية الإقليمية منح العديد من الدول أدوات جديدة للتأثير في حركة التجارة العالمية دون الحاجة إلى امتلاك أساطيل بحرية تضاهي الأسطول الأمريكي.

ومن هذا المنظور، تكتسب الحرب على إيران أهمية تتجاوز حدودها الإقليمية. فهي تكشف أن الصراع العالمي لم يعد يدور فقط حول السيطرة على الأسواق أو الموارد الطبيعية، بل حول التحكم في المسارات التي تنتقل عبرها تلك الموارد إلى الاقتصاد العالمي. وهذا ما يفسر التحول المتزايد في التفكير الاستراتيجي للدول الكبرى نحو حماية الممرات البحرية وسلاسل الإمداد والطاقة بوصفها عناصر مركزية في الأمن القومي.

وتنسجم هذه التطورات مع الاتجاهات الحديثة في الجيوبوليتيك التي ترى أن العالم يتجه نحو إعادة توزيع للنفوذ الجغرافي بين عدد من المراكز الإقليمية الكبرى. فبدلاً من نموذج الهيمنة الشاملة الذي طبع مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تظهر ملامح نظام أكثر تعددية تتقاسم فيه القوى الكبرى والإقليمية مسؤولية إدارة الممرات الاستراتيجية

ضمن مناطق نفوذ متداخلة ومتنافسة في الوقت نفسه.

وعليه، فإن الدلالة الأعمق للحرب لا تكمن في حجم الخسائر العسكرية أو في نتائج المواجهات المباشرة، بل في أنها كشفت عن عودة الجغرافيا إلى مركز التفاعلات الدولية بعد عقود من الاعتقاد بأن العولمة قد تجاوزت القيود الجغرافية التقليدية. فقد أثبتت الحرب أن الجغرافيا ما تزال أحد أهم مصادر القوة في السياسة الدولية، وأن الدول القادرة على التحكم في العقد الاستراتيجية للاقتصاد العالمي تمتلك قدرة متزايدة على التأثير في توازنات النظام الدولي، حتى وإن لم تمتلك تفوقاً عسكرياً تقليدياً مماثلاً للقوى الكبرى.

كيف تُعيد الحرب على إيران تشكيل الاقتصاد السياسي العالمي؟

لم تعد الحروب المعاصرة تقاس بنتائجها العسكرية المباشرة فقط، بل بقدرتها على إعادة تشكيل التدفقات الاقتصادية والمالية والتجارية التي يقوم عليها النظام الدولي. ومن هذا المنظور، لا تمثل الحرب على إيران مجرد أزمة أمنية في الشرق الأوسط، بل تعكس تحولاً أعمق يتعلق بمستقبل العولمة ذاتها وبالطريقة التي ستُنظَّم بها العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود القادمة. لقد تأسس النظام الاقتصادي العالمي بعد نهاية الحرب الباردة على فرضية مركزية مفادها أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل والانفتاح التجاري الواسع من شأنهما تقليص احتمالات الصراع وتعزيز الاستقرار الدولي. وقد ارتبطت هذه الرؤية بمرحلة الهيمنة الأمريكية التي وفرت مظلة أمنية للممرات البحرية العالمية، وضمنت انسياب التجارة والطاقة ورؤوس

الأموال عبر شبكة عالمية مترابطة نسبياً. إلا أن الأزمات الدولية المتعاقبة خلال العقدين الأخيرين، بدءاً من الأزمة المالية العالمية عام 2008، مروراً بجائحة كورونا، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، وصولاً إلى الحرب على إيران، كشفت عن هشاشة هذا النموذج وحدود قدرته على الاستمرار بالصيغة التي عرفها العالم خلال العقود الماضية.

وفي هذا السياق، تبرز الحرب على إيران باعتبارها لحظة كاشفة للتحول الجاري من العولمة المفتوحة إلى ما بات يُعرف في الأدبيات المعاصرة بـ«التجزئة الجيوسياسية للاقتصاد العالمي». ويشير هذا المفهوم إلى تراجع أولوية الكفاءة الاقتصادية لصالح اعتبارات الأمن القومي والجغرافيا السياسية، بحيث تصبح قرارات التجارة والاستثمار والطاقة مرتبطة بشكل متزايد بالتحالفات السياسية والاصطفافات الاستراتيجية.

ويجد هذا التحول تفسيره في تصاعد التنافس بين القوى الكبرى. فوفقاً لأطروحات جون ميرشايمر، فإن عودة المنافسة بين القوى العظمى تجعل الاعتبارات الأمنية تتقدم مجدداً على الاعتبارات الاقتصادية. وعندما تدخل الدول في بيئة دولية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين، فإنها تميل إلى إعادة هيكلة علاقاتها الاقتصادية بما يقلل من مواطن الضعف الاستراتيجية التي يمكن أن تستغلها القوى المنافسة. ونتيجة لذلك، لم تعد الأسواق العالمية تُدار وفق منطق العولمة الليبرالية الخالص، بل وفق منطق الأمن الاقتصادي والاستقلال الاستراتيجي.

وتكشف الحرب على إيران عن هذا التحول بصورة واضحة. فالتوترات المرتبطة بمضيق هرمز لم تؤثر في أسعار الطاقة فحسب، بل أعادت إلى الواجهة سؤالاً أكثر أهمية يتعلق بأمن سلاسل الإمداد العالمية. فالعالم الذي اعتاد الاعتماد على ممرات بحرية مفتوحة ومستقرة بدأ يواجه واقعاً جديداً تصبح فيه طرق التجارة والطاقة جزءاً من أدوات الصراع السياسي والاستراتيجي. وبهذا المعنى، فإن الجغرافيا السياسية عادت لتفرض نفسها على الاقتصاد العالمي بعد عقود من الاعتقاد بأن التكنولوجيا والعولمة قد تجاوزتا القيود الجغرافية التقليدية.

وفي الوقت ذاته، كشفت الحرب عن تنامي دور التكتلات الاقتصادية والسياسية غير الغربية، وفي مقدمتها مجموعة البريكس. فهذه التكتلات لم تعد تسعى فقط إلى زيادة حصتها من التجارة العالمية، بل إلى بناء شبكات مالية وتجارية ومؤسساتية تقلل من اعتمادها على البنية الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. وتتمثل أهمية هذا التحول في أنه يعكس انتقالاً تدريجياً من نظام اقتصادي عالمي ذي مركز واحد إلى نظام أكثر تعددية تتوزع فيه مراكز الثقل الاقتصادي والمالي بين عدة أقطاب.

ومن منظور الاقتصاد السياسي الدولي، فإن الصراع الدائر اليوم لا يتعلق فقط بالسيطرة على الموارد أو الأسواق، بل بالتحكم في قواعد النظام الاقتصادي نفسه. فالعقوبات الاقتصادية، والقيود التجارية، والسيطرة على أنظمة الدفع الدولية، والتحكم في الممرات

البحرية، أصبحت جميعها أدوات تُستخدمها القوى الكبرى لتحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية التقليدية. وبهذا المعنى، فإن الحرب على إيران تمثل إحدى حلقات الصراع الأوسع حول من يملك سلطة صياغة قواعد الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الهيمنة الأحادية.

كما تكشف هذه التطورات عن ظهور نمط جديد من العولمة يمكن وصفه بـ«العولمة الانتقائية». ففي هذا النموذج، لا تتراجع الروابط الاقتصادية الدولية بصورة كاملة، لكنها تصبح أكثر ارتباطاً بالانتماءات الجيوسياسية. فالدول تستمر في التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي، لكنها تفعل ذلك بصورة متزايدة داخل دوائر سياسية واستراتيجية متقاربة. ومع مرور الوقت، يؤدي ذلك إلى تشكل شبكات اقتصادية متوازية تتنافس فيما بينها بدلاً من اندماجها ضمن نظام عالمي موحد.

وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن النظر إلى الحرب على إيران باعتبارها مؤشراً على انتقال الاقتصاد السياسي العالمي إلى مرحلة جديدة تتراجع فيها مركزية العولمة الليبرالية لصالح نظام أكثر تجزئة وتنافساً. فالصراع لم يعد يدور فقط حول السيطرة على الأراضي أو الموارد، بل حول إعادة تشكيل البنية التي تحكم حركة التجارة والطاقة والمال على المستوى العالمي.

وعليه فإن الأهمية الاستراتيجية للحرب لا تكمن فقط في نتائجها العسكرية أو السياسية المباشرة، بل في كونها تكشف عن تحولات

أعمق تمس طبيعة النظام الاقتصادي الدولي نفسه. فالعالم يتجه تدريجياً نحو بيئة تتزايد فيها أهمية الجغرافيا السياسية والأمن الاقتصادي والتكتلات الإقليمية، الأمر الذي يجعل الحرب على إيران جزءاً من عملية تاريخية أوسع تتمثل في إعادة تشكيل أسس النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

استراتيجيات تغيير النظام وحدود القوة: لماذا تفشل سياسات قطع الرأس في البيئات العقائدية؟

تمثل الحروب الحديثة اختباراً مستمراً للعلاقة بين القوة العسكرية والنتائج السياسية. فعلى الرغم من التطور الهائل في القدرات التكنولوجية والاستخبارية والعسكرية، ما تزال القوى الكبرى تواجه صعوبة متزايدة في تحويل التفوق العسكري إلى نجاح سياسي مستدام. وتبرز الحرب على إيران باعتبارها إحدى أهم الحالات التي أعادت طرح هذا السؤال الجوهري: هل يؤدي استهداف القيادة السياسية العليا إلى إضعاف الدولة وإسقاط النظام، أم أن النتائج قد تأتي معاكسة تماماً للتوقعات؟

في هذا السياق، يصف أليستير كروك قرار استهداف المرشد الأعلى الإيراني بأنه تجسيد لمشكلة أعمق تتعلق بطريقة فهم الغرب لطبيعة الأنظمة السياسية ذات البعد العقائدي والهوياتي. فالحسابات التقليدية التي تحكم استراتيجيات تغيير النظام تنطلق من افتراض مفاده أن إزالة القيادة المركزية سوف تؤدي إلى إرباك المؤسسات السياسية والعسكرية وإحداث انقسامات داخلية تسمح بإعادة

تشكيل البيئة السياسية بما يخدم أهداف الطرف المهاجم. غير أن هذا الافتراض لا يتحقق دائماً، خصوصاً في المجتمعات التي تمتلك منظومات رمزية وعقائدية قادرة على تحويل الاستهداف الخارجي إلى عامل تعبئة وتماسك داخلي.

وتُعرف الأدبيات الاستراتيجية هذا النمط من العمليات باسم «استراتيجية قطع الرأس»، وهي تقوم على استهداف القيادات العليا بهدف شل عملية اتخاذ القرار وإضعاف تماسك النظام السياسي أو العسكري. وقد حظيت هذه الاستراتيجية باهتمام واسع داخل المؤسسات العسكرية الغربية بعد النجاحات السريعة التي حققتها بعض العمليات الخاصة والضربات الدقيقة ضد قيادات دول وتنظيمات مسلحة خلال العقود الماضية. إلا أن التجارب العملية أظهرت أن نجاح العملية العسكرية لا يعني بالضرورة نجاح الهدف السياسي الذي قامت من أجله.

ففي العديد من الحالات التاريخية، أدت عمليات استهداف القيادات إلى نتائج مختلفة عن التوقعات الأولية. ففي بعض البيئات السياسية ذات الطابع الشخصاني قد يؤدي غياب القيادة إلى انهيار سريع للمؤسسات، كما حدث في بعض النماذج التي ارتبط فيها النظام السياسي بشخص الحاكم بصورة شبه كاملة. إلا أن الوضع يختلف جذرياً في الأنظمة التي تستند إلى أيديولوجيا متماسكة، أو مؤسسات عقائدية راسخة، أو رواية وطنية جامعة. ففي هذه الحالات، يتحول استهداف القيادة إلى عامل لإعادة إنتاج الشرعية السياسية بدلاً من تقويضها.

ومن هذا المنظور، يمكن فهم القراءة التي يقدمها كروك للحالة الإيرانية. فالنظام الإيراني لا يستند إلى بنية سلطوية فردية فحسب، بل إلى منظومة سياسية وأمنية ودينية تراكمت عبر عقود طويلة، وتمتلك شبكة واسعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. كما أن الذاكرة التاريخية المرتبطة بالتدخلات الخارجية والحروب والعقوبات أسهمت في ترسيخ حساسية عالية تجاه التهديد الخارجي. ولذلك، فإن استهداف رأس النظام قد يُفسَّر داخلياً بوصفه اعتداءً على الدولة والهوية الوطنية أكثر من كونه استهدافاً لشخص بعينه.

وتشير خبرات التاريخ المعاصر إلى أن محاولات إعادة هندسة المجتمعات من الخارج غالباً ما تواجه حدوداً بنيوية يصعب تجاوزها بالقوة العسكرية وحدها. فقد أظهرت تجارب متعددة أن إسقاط الأنظمة لا يعني بالضرورة القدرة على بناء نظم سياسية مستقرة بديلة، كما أن إزالة القيادات لا تؤدي تلقائياً إلى تفكيك البنى الاجتماعية والعقائدية التي تمنح تلك الأنظمة القدرة على الاستمرار. وفي كثير من الأحيان، ينتج عن الضغوط الخارجية تأثير معاكس يتمثل في تعزيز التماسك الداخلي وارتفاع مستويات التعبئة الوطنية.

ومن الناحية النظرية، تعكس هذه الظاهرة الفجوة المتزايدة بين مفهوم النصر العسكري ومفهوم النجاح السياسي. فالجيوش تستطيع تدمير الأهداف وإلحاق الخسائر وإسقاط الحكومات، لكنها لا تستطيع بسهولة إعادة تشكيل الهويات السياسية أو إعادة بناء الشرعية الاجتماعية وفقاً لرؤيتها الخاصة. وهذه الحقيقة أصبحت

أكثر وضوحاً في عصر تتزايد فيه أهمية العوامل الثقافية والهوياتية والشبكات الاجتماعية في تشكيل سلوك المجتمعات والدول.

وعليه، فإن الحرب على إيران لا تكشف فقط حدود بعض العقائد العسكرية التقليدية، بل تكشف أيضاً حدود الافتراضات السياسية التي تربط بين استهداف القيادة وتحقيق التغيير السياسي المنشود. فالقوة العسكرية تبقى أداة مؤثرة وحاسمة في العديد من الحالات، لكنها لا تستطيع بمفردها ضمان تحقيق الأهداف السياسية النهائية إذا كانت تلك الأهداف تتعلق بإعادة تشكيل البنى الاجتماعية والعقائدية العميقة داخل الدول والمجتمعات.

ومن ثم، فإن الدرس الاستراتيجي الأهم الذي يمكن استخلاصه من هذه الحرب يتمثل في أن الصراعات المعاصرة لا تُحسم فقط في ميادين القتال، بل في القدرة على فهم طبيعة المجتمعات والأنظمة السياسية والهويات الجماعية التي تشكل البيئة الحقيقية للصراع. وكلما اتسعت الفجوة بين التصورات المسبقة والواقع الفعلي، ازدادت احتمالات أن تتحول القوة العسكرية من أداة لتحقيق الأهداف السياسية إلى عامل يفاقم التعقيدات التي تسعى تلك القوة إلى معالجتها.

الخاتمة

تكشف الحرب على الجمهورية الإيرانية أن التحول الجاري في النظام الدولي لا يتمثل فقط في انتقال القوة من دولة إلى أخرى، بل في تغير طبيعة القوة ذاتها. فقد أظهرت الحرب أن التفوق الجوي والتكنولوجي لم يعد كافياً لحسم الصراعات، وأن الفاعلين القادرين على توظيف الجغرافيا والطاقة والممرات الاستراتيجية والحرب غير المتماثلة باتوا يمتلكون قدرة متزايدة على التأثير في مخرجات النظام الدولي.

ومن منظور مقارن بين تحليلات أليستير كروك وأطروحات جون ميرشايمر، يمكن القول إن الحرب تمثل إحدى علامات الانتقال نحو بيئة دولية أكثر تعددية وأقل قابلية للاحتكار من قبل قوة واحدة. وفي هذا السياق، لا تبدو إيران مجرد طرف في نزاع إقليمي، بل حالة اختبار للتحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وعليه، فإن الأهمية الحقيقية للحرب لا تكمن في نتائجها العسكرية المباشرة، بل في كونها مؤشراً على إعادة تشكيل قواعد الردع والسيادة والجغرافيا السياسية العالمية في مرحلة ما بعد الهيمنة الأحادية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org